إدمــاج المرأة في خطــط التنمية
مشاكل وامكانيات

د . حيدر ابراهيم علي كلية الآداب ـ قسم الاجتماع
جامعة الامارات العربية المتحدة اكتوبر ١٩٨٠

محتويات البحث

١ ـ مقدمة

لقد شغل موضوع التنمية وموضوع المرأة حيزاً كبيراً من الكتابات والمؤتمرات والمناقشات خلال الفترة الأخيرة ومع ذلك أو بسبب ذلك يظل من أعقد المواضيع لكثرة وجهات النظر وتشعبها وتعدد المناهج وطرق المعالجة واختلاف النتائج . ويظل هذا المجال وعراً ويتطلب دراسات ومحاولات عديدة وعميقة لضرورة ايجاد منهج اشمل وليس احادي المنطلق فمثلا الاحصائيات اساسية ولكن الموقف النظري الواضح مهم لتفسير الاحصائيات . كما ان معنى التنمية لم يتوصل الباحثون إلى بناء مثالي أو مفهوم للتنمية كما لم يعط الواقع نموذجاً مبرءا من السقطات يقلل مجهود الضياع في التجريد والبحث عن مفهوم فكل التجارب المعاصرة تتعرض في جانب من جوانبها للنقد سواء لأسباب اقتصادية (استمرار التبعية) أو اجتماعية (سوء توزيع وظهور طبقة جديدة) أو سياسية (التنمية على حساب الديمقراطية) .

****

بالنسبة للموضوع الآخر أي المرأة فهو مازال تابع أو محرم مقدس يعرض من يجرؤ على التطرق له الى تهم تمتد من محاولات الافساد حتى المروق من الدين . ورغم ذلك تزداد حدة معالجة الموضوعين المرتبطين ببعضهما واكتسب مثل هذا البحث أهمية عملية وعلمية لانستطيع القفز عليها ويظل هاجساً ومسؤولية المثقف والمتعلم العربي وجزءا من معركته الحضارية الشاملة .

هناك مشكلة فنية عامة من البحوث تواجه محاولات الكتابة (وهي مشكلة تخلف ايضا) وهي وجود أجهزة مركزية ومعاهد ومؤسسات للاحصاءتزود الباحث باحصائيات دقيقة أو موثوقة بها وحديثة تمكن الباحث من الاقتراب من حقائق ونتائج اكثر علمية ولذلك كثيرا ماتكمل نقطة الضعف هذه باللجوء الى التخمين والتعميم وهذه مشكلة تظهر ضمن هذه الورقة .

****

٢ ـ تحديد بعض مفاهيم الدراسة :

في مدخل هذه الدراسة لابد من تحديد معاني بعض المفاهيم لتداخل استعمالاتها حتى صارت وكأنها مترادفات ذات معان يختلط محتواهابالذات التنميةوالتحديث والتصنيع كذلك المقصود من التخلف . يضاف الى ذلك تصنيف مصطلح الخليج العربي مع مراعاة اختلافات تحكم مجتمعات الخليج رغم الصفات المشتركة العامة كالدين واللغة والموقع ووجود النفط . هذه الاختلافات ادت لتطورات مختلفة بالذات في التنمية واتجاهاتها وفي دور المرأة .

٢ ـ ١ : مفاهيم التنمية والتخلف

يعتبر مفهوم التنمية حديثا في ظهوره لانه استعمل في بداية الخمسينيات وكأن له معنى جزئيا إذ كان يستعمل «التنمية الريفية» مما يعني الاهتمام بمشاكل الريف واللحاق بالحضر بالذات في الدول غير الاوروبية والصناعية ولكن في السنوات الاخيرة صارت كلمة تنمية تعنى تنمية المجتمع ككل في دولة ما .

***

هذا المفهوم ارتبط بمصطلحات اخرى يمكن ان تكون جزءاً من عملية التنمية وليس مرادفاً أو مقابلاً لها مثل التحديث MODERNISATION أو التغريب Westernization أو التصنيع Industrialization ولكن كل هذه المصطلحات تكاد تصب في النهاية في مجرى واحد ، فهي تعني نقل المجتمعات التقليدية الى مستوى معين يجعلها قادرة على التوجه نحو تحقيق النموذج الغربي في بلادها ويشمل ذلك الشكل الاقتصادي أي التصنيع وعلاقات انتاج رأسمالية وقيم المنافسة والربح ، والشكل السياسي أي نظام الحكم الاوروبي الغربي برلمانات ودساتير وفصل السلطات وادارة تعتبر تقليداً لما هو موجود اصلا في الدول المستعمرة او الدول الأم .

***

في بعض الأحيان يكون التركيز على التصنيع باعتباره قاطرة للتطور في هذا الاتجاه ويعتبر روستو Rostow اهم منظري هذا المفهوم فهو يعتقد بوجوب انطلاقه اقتصاديه سريعه take- off حيث تنتشر وسائل الانتاج الحديثة ويتمكن المجتمع من الاستثمار والتصنيع ليصل الى مجتمع الاستهلاك الوفير . قد تعرض روستو لكثير من النقد كما أن التاريخ لم يثبت نجاح اي نموذج سار على خطى هذا الافتراض . فالتصنيع لايعني بالضرورة التنمية فاقطار مثل البرازيل لم يستطع التصنيع مساعدتها في التغلب على مشاكل التخلف فهو تصنيع مزروع ولم ينتج عن الاحتياجات والتغيرات الحقيقية في الدولة ـ فلذلك اتى بكثير من السلبيات مثل الفروق الطبقية الحادة والتطور غير المتكافىء بين الريف والمدينة واهمال قطاعات اقتصادية اخرى مثل القطاع الزراعي . هذا المفهوم يقترب اكثر من مفهوم النموGrowth ولكن كلها قد يعني تحسناً في الدخل (فئات معينة) دون ان يحدث تغيراً ملموساً يؤثر على الجوانب الثقافية والاجتماعية بنائياً ووظيفياً بصورة متكاملة . حتى فيما يخص المرأة ـ موضوع الدراسة ـ فقد يمنحها التصنيع أو التحديث بعض الحقوق الاقتصادية ولكن يظل جزءاً من شخصيتها يخضع للاستغلال والتشيؤ .

تشترك هذه المفاهيم مع مفهوم التنمية في الاقرار بوجود «التخلف» وضرورة تجاوزه ولكن

تختلف السبل والنظرة لاسباب ومعنى «التخلف» فكلمة التخلف قد توحي من بعض الاستعمالات بشيء من المركزية الثقافية من منظور اقتصادي - اجتماعي على الأقل . وذلك باعتبار التقدم مرتبط بدول العالم الاول والثاني والتخلف مرتبط بدول العالم الثالث وبالتالي فالدول تلك هي الأحسن والافضل . وهذا المعنى قد يجعل السبب في التخلف كامنا في طبيعة أو فطرة شعوب هذه البلدان وهي في غالبيتها مستعمرات سابقة دخلها الرجل الأبيض - كما يدعي - من اجل انقاذها من الجهل والبربرية والحاقها بالحضارة (أي المسيحية+الرأسمالية الغربية) واسماها مسؤولية أو عبء الرجل الأبيض White man's burden . وكثيراً ما ارجع التخلف الى أسباب تعود الى فطرة الناس التي تميل الى الكسل والخمول واللعب بسبب الجو مثلا أو بسبب القيم والثقافة السائدة . وهذا الفهم قد يعطي الرجل الابيض الحق مرة اخرى ان يتحمل «مسؤوليته الحضارية» وهذه المرة في شكل ربط هذه الدول المتخلفة به (الاستثمارات نقل التكنولوجيا) وجعلها تتبنى نماذج تطوره وتقدمه .

***

هذا لاينفي حقيقة وجود سمات معينة من مجتمع ما تجعله يواجه مشكلات تعجزه عن الحركة وتشل قدرته من اجل تلبية احتياجات المواطن المادية وغير المادية وتخليصه من الحاجة . ومن خصائص هذا المجتمع* الذي في طور النمو أو «المتخلف» أو التابع :-

١ - وجود خلل في توزيع الدخل القومي بسبب سوء توزيع واستعمال هذا الدخل نتيجة الانفجار السكاني أو/ والنهب الامبريالي (في شكل ارباح الاستثمارات والتبادل التجاري غير المتكافىء) . ليس السبب دائما قلة الدخل القومي بل احيانا تبذيره في صرف استهلاكي وتفاخري وفي مجالات غير تنموية (الامن ، الحزب الواحد ، الدعاية . . .)

ينتج عن هذا الخلل في التوزيع قصور في الخدمات الصحية والتعليمية (عدم تساوي فرص التعليم ، زيادة وفيات الاطفال ، وانخفاض معدل العمر ، نقص عدد الاطباء والاسرة في المستشفيات بالنسبة للسكان . . . الخ) ومن الطبيعي انخفاض مستوى المعيشة عامة وانتشار الامية والفقر . .

***

٢ - سيطرة قطاع زراعي تقليدي حيث تستعمل الادوات البدائية وتسود علاقات انتاج اقطاعية أو شبه اقطاعية . ومن الملاحظ الآن وجود قطاع اقتصادي زراعي تقليدي وقطاع صناعي حديث ينعدم التكامل بينهما فالتفاوت بين انتاجية القطاعين بنسبة ١/ ١٠ وهي في الدول الصناعية ١/ ٣ ولهذا بينما يعمل ٨٠٪ من السكان في الزراعة في البلدان النامية فانهم يساهمون بـ ٤٠٪ فقط من الانتاج القومي الاجمالي[1] تركز الصناعة في المدن يولد هوة بين الريف والمدينة ويتسبب في الهجرة غير المنظمة نحو المدن التي تتركز فيها الخدمات وفرص العمل . كما ان القطاعات الاقتصادية الثلاثة لاتنمو بصورة متوازية فهناك تضخم في قطاع الخدمات يمتص الفائض الضئيل ويوزعه في شكل مرتبات لاعداد كبيرة من الموظفين غير المنتجين (عطالة مقنعة وجزئية)

٣ - اعتماد القطر على الموارد الاولية المعدنية (البترول) أو زراعة المحصول الواحد (القطن ، البن ، الكاكاو) في صادراتها وعلاقاتها مع السوق العالمية تصير بالتالي غير متكافئة - بيع المواد الخام

(١) سمير أمين - التراكم على الصعيد العالمي - ص ٤٠

بأسعار منخفضة وشراء السلع المصنعة والالات بأسعار مرتفعة .

هذه السمة حدت ببعض الكتاب أن تستبدلوا مفهوم التخلف بالتبعية وهي عند سمير أمين علاقة الهامش والمركز ويحددها في الخضوع للسوق العالمية وخلل في البنيان الاقتصادي والتفاوت في انتاجية القطاعات المختلفة .

***

العرض السابق هو تمهيد للوصول الى مفهوم للتنمية نسترشد به خلال هذه الدراسة وفي فهم تطور مجتمع الخليج المتغير خاصة بعد ظهور البترول الذي اختصر مشاكل تخلف معينة وابدلها بمشاكل تخلف اخرى . ويمكن هنا ان نصل الى تعريف مختصر هو ان التنمية تعني بناء الانسان في مجتمع معين بتحريره من الخوف والحاجة كاملاً باطلاق قدراته وطاقاته وامكانياته المادية والروحية ليمارس حريته السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون قيود أو تفرقة بسبب الجنس أو العنصر أو الثقافة . فالتنمية يجب ان تتجه نحو تغيير وتحرير الانسان مباشرة بتنفيذ خطط شمولية متكاملة تحقق للفرد والمجتمع احتياجاته وتوقعاته وطموحاته الطبيعية . والانسان في مثل هذه التنمية هو أغلى رأسمال وهو الوسيلة والهدف بمعنى ان خطط التنمية يحققها هو ويجب ان تعود له في النهاية نتائج التنمية .

***

هذا التعريف عام وغير مفصل رغم أنه يجمل استراتيجية التنمية وبتفصيل اكثر نجد ان للتنمية ثلاثة اشكال هي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية السياسية وهي باشكالها الثلاثة تهدف الى الكفاءة في الانتاج والعدالة في التوزيع ومجاوزة حالة التخلف بانهاء التبعية الاقتصادية . بالنسبة لمنطقة الخليج بالاضافة لهذه الاهداف علينا ان نركز على نقاط معينة مثل تطوير الموارد البشرية الذاتية وادماجها بفعالية لتغير قوى وطنية منتجة وذلك بتعبئة كل المجتمع والقضاء على الأمية وتوظيف التعليم وربطه بخطة التنمية . كذلك توجيه فائض البترول نحو احتياجات التنمية الواقعية وترشيد الاستثمار مع ضرورة تنشيط القطاعات الانتاجية الاخرى الصناعية والزراعية وتحديث القطاعات التقليدية كالصيد والرعي التي كانت سابقا المصدر الرئيسي للاقتصاد . وضرورة التنسيق والتكامل بين الدول الخليجية مع بعضها البعض وايضا بينها وبين مجالها الحيوي الوطن العربي ككل .

٢ ـ ٢ : تصنيف دول الخليج حسب التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي :

مع تقدم الدراسات المهتمة بالمنطقة صار هناك شبه اتفاق حول تحديد دول الخليج وصار يقتصر تقريباً على : الكويت ، قطر ، الامارات العربية المتحدة ، عمان ، العراق ، والمملكة العربية السعودية . وأحيانا يمتد المصطلح ليشمل اليمن الشمالي واليمن الديمقراطي ولكن يسمى «دول الخليج وشبه الجزيرة العربية» وهذا لايقتصر على الدول المطلة على الخليج العربي ويشمل الساحل الذي يلف كل شبه جزيرة العرب من شمالها الشرقي وحتى جنوبها الغربي ، ومن المتعارف عليه الآن هو أن الدول الخليجية هي الدول

البترولية التي تقع على هذا اللسان المائي . والدراسات تهتم بخصوصية هذه الدول بالذات .

***

هناك ملاحظة عارضة ـ أن اتجاه التركيز على دول الخليج صار واضحاً في كثرة المؤتمرات والحلقات الدراسية والكتابات بصورة متضخمة وتترك اثاراً جانبية سلبية خاصة بالنسبة للباحثين العرب حتى وكأن الوطن العربي قد تقلص وأصبح هو منطقة الخليج فقط ومشاكل وأوضاع الخليج . هذا الاتجاه رغم المبالغة فيه أحياناً ولكن يغفر له الاهمية التي تكتسبها المنطقة الخليجية بالذات اقتصاديا واستراتيجياً ودولياً . بالاضافة للتغيرات الفجائية السريعة (تقدماً ونكوصاً) التي سببها ظهور البترول ورغم ان هذه المجتمعات كان سيصيبها التغير كخاصية حتمية لأي مجتمع بشري ولكن مجرى التغير الحالي تخطى التوقعات والمتابعة وجذب الانتباه . ومن أسباب الاهتمام أيضا ان هذه الدول قدمت نموذجا مختلفا للتنمية فالطبيعة منحت هذه المجتمعات فرصة لتحقيق التنمية مع تجاوز مشكلة أساسية هو طريقة تمويل هذه التنمية ومشاريعها ففائض انتاج البترول يعطي رأسمالا فلكي الارقام ـ فهذا تقدم أتى بالصدفة واختصر المجهود ولكن إلى أي مدى ساعد هذا في تحقيق تنمية شاملة حقيقية تحقق للفرد والمجتمع الاهداف السابقة ؟ بصورة أخرى هل الامكانيات المتاحة تساوي الخطوات المنجزة والتي تسير بها هذه المجتمعات في سبيل تنمية حقيقية شكلا ومضمونا ؟ الاجابة صعبة وتختلف من قطر لأخر وهذا مما أوجب هذا التصنيف . فهذه الدول رغم ارتكازها على أرضية جغرافية وحضارية متشابهة إلا أنها عاشت ظروف تاريخية واقتصادية واجتماعية متباينة وهذا بالطبع ينعكس على درجة التنمية الحالية وينعكس أيضاً على شكل واتجاه التنمية الذي يعتمد بدوره على نوعية القوى السياسية المسيطرة التي تنفذ خطط التنمية وعلى التطور الاجتماعي القائم ويسرع في التنمية وسيرها .

حاول بعض الباحثين تصنيف دول الخليج حسب درجة تطورها أو اختلاف اوضاعها ولكن من اكثر هذه التصنيفات دقة واعتماده على معطيات مقنعة هو تصنيف هاليداي [1] وهو لايقول بدول خليجية بترولية وكأنها حقيقة واحدة متماسكة ولكن يتخذ ثلاثة نماذج للدول البترولية ككل ومن بينها بالطبع الخليجية أو بالاصح اهمها الخليجية . وهذا التقسيم ضروري لكي لانضع هذه الدول في سلة واحدة ودمغها بتسمية واحدة دون ان نراعي الفروقات والاختلافات في التطور التاريخي القديم والحديث او في التشكيلات الاجتماعية ـ الاقتصادية (مثل وجود مجتمعات رعوية وزراعية ، سيطرة نظام عشائري ، حكم مركزي ، نظام اقطاعي ، شبه اقطاعي) وانعكاسات ذلك على التكوين السكاني وشكل الدولة والنشاطات الاقتصادية والثقافة السائدة .

***

تتوزع هذه الدول إلى نموذج اول يمكن اعتباره مايصنف عادة كمثال نمطي للدول النامية وهذه ترجمة بتصرف لمصطلح Standard Developing Countries أو «S D C s» . وهذه الاقطار خلافاً لغالبية الدول البترولية الخليجية تضم عدد سكان كبير نسبياً يتوزعون اساساً في مناطق ريفية يضاف الى ذلك الملامح الرئيسية الموجودة في الدول النامية في آسيا

(1) اعتمدت على تقسيم هاليداي
كتاب Migration and the Labour force in the Oil Producing

وافريقيا وأمريكا اللاتينية (سيطرة القطاع الزراعي التقليدي ، انخفاض دخل الفرد . . . الخ) وهذه الدول لولا وجود البترول لتوجب عليها اعتصار القطاع الزراعي والتعجيل بالتصنيع من اجل زيادة الدخل القومي وانتاج السلع الرأسمالية والاستهلاكية للتنمية . ومن اجل ذلك كانوا سيتعرضون لنفس المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الآن دولا مثل الهند والمكسيك وبيرو وتنزانيا ـ لانجاز مشاريعها التنموية . وقد ساعد البترول في التقليل من الاعتماد اساسا على القطاع الزراعي التقليدي من أجل توفير فائض يستثمر في التنمية ومشكلة ايجاد رأسمال نتيجة لذلك تكاد تكون شبه مستحيلة فهذه الدول (غير البترولية) تعاني بشدة من نقص رأس المال و هذه العقبة ليست موجودة في رصيفاتها البترولية ويعطى هذا قدرة للنمو الاقتصادي على الاقل . ويعتبرها هاليداي مؤشراً مهماً لما يحدث في الدول النامية حين يغيب احد عوائق التنمية بينما تستمر الظروف والعوامل الاخرى (من حيث السكان ، الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية عدا البترول) . فيما يخص القوى العاملة فهذه الدول تواجه نفس مشاكل الدول النامية الاخرى مثل :

وجود كبير من العمال غير المهرة ، تعاني من العطالة والاستخدام غير الكامل ، زيادة سكانية اكبر من الوظائف المتاحة ، المراكز الحضرية تنمو ضعف عدد السكان عامة ، تميل الى عدم التكافؤ في توزيع الدخل حتى لو اظهرت ارتفاعاً شكلياً في مستوى دخل الفرد . من الجانب الآخر عجز في الكوادر الماهرة والادارية مع استمرار ارتفاع نسبة الامية . وهذه الدول تعاني من فائض في العمالة وعجز في العمالة في نفس الوقت لم يؤثر البترول في تخفيف الاولى وابرز المشكلة الثانية ـ فلم تتمكن هذه الدول من التشغيل الكامل للموارد البشرية الذاتية وقامت في نفس الوقت باستيراد العمال المهرة والخبراء من الخارج . تقع في هذا التقسيم ايران والجزائر وفنزويلا ومن دول الخليج العراق . ولذلك يمكن ان نعتبر ان التنمية في العراق لها محتوى وشكل يختلف عن بقية الدول الخليجية العربية نتيجة للملامح السابقة . من جوانب الاختلاف : عدم حاجة العراق الماسة الى استيراد المواد الغذائية ويمكن للزراعة ان تساهم في هذا المجال لانها اساساً مجتمع زراعي قبل ظهور البترول . كما ان مشكلة جلب الايدي العاملة الاجنبية ليست ضرورية ولا تسبب مشكلة كما هو الحال في الدول الخليجية الاخرى قليلة السكان (عدا مشروع الخالصة وهذا المشروع له بعد سياسي قومي اكثر من اقتصادي بحت) يضاف الى ذلك اهتمامها بالصناعة والبتروكيماويات بصورة اكبر من تلك الدول . ويبقى هذا الاختلاف نسبياً فتخطي التخلف بصورة شاملة مازال هدفاً في الافق .

النموذج الثاني أسماه هاليداي دول الصحراء Desert States ويعتقد انه من بين مصادفات نمو اكتشافات المواد الخام إن أكثر بترول العالم وجد في دول تعتبر حسب المقياس السائدة شذوذاً في قاعدة نشوء الدول . فهي دول لم تكن لها وحدة اقتصادية واجتماعية في الماضي ولكن مجموعات سكانية صغيرة مبعثرة توحدت بصورة غريبة وحكمتها انظمة عسكرية ـ سياسية . فالسعودية ظهرت نتيجة فتوحات التحالف الذي قادته الاسرة السعودية (كانت المناطق المزروعة ٢٪ فقط فهي صحراء كاملاً) أما عمان فقد تم توحيد الشمال والجنوب (منطقة ظفار) بواسطة الادارة البريطانية في ثمانينات القرن الماضي .

من سمات هذه الدول الضآلة الملحوظة في عدد السكان بالنسبة للمساحة مع قلة المناطق الزراعية وانتشار الصحراء تعتبر الدول المشابهة لها جغرافيا من أفقر دول العالم الآن (تشاد ، النيجر ، موريتانيا ، مالي) . ومشكلة الدول الصحراوية البترولية هو نقص الايدي العاملة بكل انواعها الماهرة وغير الماهرة فهي تستورد من الخارج .

أما الفئة الثالثة فهي المدن ـ الدول City States

وهي البحرين ، قطر ، الكويت ، دولة الامارات العربية . وهي اساساً مدناً وموانىء على الخليج اكتسبت القوة السياسية والاقتصادية بسبب ظهور البترول ، وهي تتشابه مع الدول الصحراوية ومصادرها غير البترولية محدودة جداً وتشكو من نقص الايدي العاملة ولذلك تستورد العاملين من الخارج حتى صاروا أحياناً أغلبية بالنسبة للسكان وهذه مشكلة تختلف عن النموذجين السابقين.(١)

***

لو أدرجنا اليمنين في هذا التقسيم للخليج والجزيرة العربية فالدولتان تعانيان من العقبة الاساسية وهي رأس المال للتنمية ويقف عقبة أمام الانطلاق السريع للتنمية الاقتصادية رغم تخطيط الدول في اليمن الديمقراطي ورغم تدفق التحويلات والمعونات على اليمن الشمالي ولن نركز عليها في هذا السياق لانها مشاكلها عامة مثل بقية الدول النامية الفقيرة لم تتعرض للمشكلات الخاصة التي نجمت عن الغنى المفاجىء نتيجة تدفق البترول .

٣ ـ مشكلات التنمية في الخليج :

التصنيفات السابقة يمكن آن تساعد في تحديد مشكلات التنمية في دول الخليج واضعين في الاعتبار ايضا أنها تلزمنا بملاحظة وجود اختلافات معينة في كل دولة على حدة مع اشتراكها في المشكلات العامة . معقبة أو مشكلة مثل التخلف الثقافي بالتأكيد فهي تختلف بين السعودية والعراق رغم وجود ملامح عامة مشتركة وانعدام بعض الصفات . وهذه المشكلات هي أكثر بروزاً في الدول من الفئتين الثانية والثالثة .

٣ ـ ١ : القوى العاملة والهجرة الاجنبية :

رغم وجود «تقدم» في جانب معين في التنمية وهو انعدام مشكلة تمويل خطة التنمية مهما كانت طموحة فإن مشكلة العمالة لايقل تأثيرها في تشويه النمو عن مشكلة نقص المال اللازم في الدول الفقيرة لانها مشكلة العمالة يتدخل فيها عامل بشري يأتي معه بكثير من المشكلات والتعقيدات والهموم ـ أكثر مما هو الحال في جلب رأس المال .

****

من الملاحظ عامة في الوطن العربي محدودية فرص العمل والتشغيل الكامل وتعرف هذه الظاهرة حسب الفرق بين من هم في سن العمل ومن يشتركون فعليا في قوة العمل . نجد ان ٢٤ ٪ (أي ٣٦ مليون فرد) لايعملون بشكل منتظم حتى نعدهم من العاملين فعلياً وهذا إهدار ضخم للطاقة البشرية ويفسرها اولا ضآلة مساهمة المرأة في قوة العمل رغم انها نصف السكان . وتشير الارقام المتوفرة ان المشاركة العليا بلغت ١٥,٣٪ كاقصى حد و ٣٪ كادنى حد بين جملة السكان فوق سن ١٥ عاماً(١)

هذه الظاهرة اكثر وضوحاً في الدول البترولية الخليجية فهي تعاني من عدم وجود عمالة دائمة تعتمد عليها هذه الدول في تحقيق خطط ومشروعات التنمية فالايدي العاملة في الغالب مهاجرة تأتي من الخارج .

(١) المصدر السابق ص ٢٦٧ .

(١) دراسة أعدها الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ـ نشرتها جريدة القبس يوم ٢٠/٩/١٩٨٠ ص ١٤ .

ومن أهم العيوب الكامنة في انجاز التنمية بايدي عاملة اجنبية ـ بعيداً عن الفاقد الاقتصادي .

والعوامل الاقتصادية المحضة ـ هو انعدام الواعز والشعور الوطني أو القومي في العمل حيث سيسود بالتأكيد قانون السوق ـ العرض والطلب فقط . فهنا شكل من أشكال الاغتراب الكامل المتعددة الاوجه من العمل ونتاجه . كل إن الحماس والاندفاع نحو تحقيق التنمية والانجاز ينعدم كما كان يمكن أن يكون الموقف من حالة العمال الوطنيين أو العرب (مع وجود الوعي والشعور القومي من خلال المعاملة مثلا) فهم يعملون ايضا من أجل الرزق المادي وايضا من اجل المساهمة والتضحية الوطنية والقومية . هنا يفقد عنصر هام من التنمية وهو خلق انسان عربي جديد يتفوق على نفسه من خلال العمل ولكن الآن تسرع هذه الدول في تنفيذ خطط ومشاريع للتنمية وتبني مصانع ومنشآت اقتصادية وتجلب آلات حديثة ويبقى تكامل الانسان مع هذه الادوات الحديثة شيئاً منفصلاً وتنعدم علاقة الانسان المتطورة مع الآلة والتي تنعكس آثاره على تفكيره وسلوكه .

تعطي الاحصائيات مؤشرات خطيرة ، في ازدياد الأعتماد على العمالة الاجنبية بصورة لاتتراجع كل عام وهذا نتيجة للزيادة الهائلة في مشروعات التنمية عقب زيادات فائض البترول بعد عام ١٩٧٣ مع أنه يبشر بنمو في هذه الدول ولكنه في نفس الوقت يبرز استمرار وتعميق الاعتماد على الايدي العاملة التي تبقى مؤقتة رغم ان الحاجة لهم قد تمتد وتطول حتى بعد الانتهاء من انشاء المشروعات الصناعية والبناءات الاساسية من اجل الاستمرار في تشغيلها وصيانتها ناهيك عن التوسع يبقى بين الصعب القول بقرب انتهاء دور العمالة الاجنبية والاكتفاء ذاتياً في المستقبل القريب .

الجدول التالي يظهر تدني العمالة الوطنية بالمقارنة مع العمالة الاجنبية :

***

جدول بالعمالة الوطنية وغير الوطنية في ٥ دول خليجية (١٩٧٥)

الدولة	العمالة الوطنية	النسبة المئوية (٪)	العمالة غير الوطنية	النسبة المئوية (٪)	العمالة الكلية
السعودية	١,٠٢٦,٥٠٠	٥٧,٠	٧٧٣,٤٠٠	٤٣	١,٧٩٩,٩٠٠
الكويت	٩١,٨٠٠	٣٠,٦	٢٠٨,٠٠٠	٦٩,٤	٢٩٩,٨٠٠
الامارات	٤٥,٠٠٠	١٥,٢	٢٥١,٥٠٠	٨٤,٨	٢٩٦,٠٠
البحرين	٤٥,٨٠٠	٦٠,٤	٣٠,٠٠٠	٣٩,٦	٧٥,٨٠٠
قطر	١٢,٥٠٠	١٨,٩	٥٣,٨٠٠	٨١,١	٦٦,٣٠٠
الاجمالي	١,٢٢١,٦٠٠	٤٨	١,٣١٦,٧٠٠	٥٢	٢,٥٣٨,٣٠٠

Birks and Sinelair 1980 p. 165

هذا الجدول يبين العمالة الوطنية بالنسبة للقوى العاملة الفعلية ولكن لو نظرنا للنسبة حسب تعداد السكان الكلي نجد التدني واضحاً في مشاركة المواطنين وفي اغلبها نجد ان اكثر من ٣/ ٤ ارباع السكان هم خارج العملية الانتاجية كلية

جدول نسبة القوى العاملة الوطنية إلى اجمالي السكان

الدولة	عدد السكان	القوى العاملة	نسبة المشاركة (٪)
السعودية	٤,٥٩٢,٥٠٠	١,٠٢٦,٥٠٠	٢٢,٤
الكويت	٤٧٢,١٠٠	٩١,٨٠٠	١٩,٤
الامارات العربية المتحدة	٢٠٠,٠٠٠	٤٥,٠٠٠	٢٢,٥
البحرين	٢١٤,٠٠٠	٤٥,٨٠٠	٢١,٤
قطر	٦٧,٩٠٠	١٢,٥٠٠	١٨,٤
عمان	٥٥٠,٠٠٠	١٣٧,٠٠٠	٢٤,٩

نفس المصدر ص ١٣١

هناك ظاهرة خطيرة اخرى داخل هذه الزيادة غير الصحية في نسبة العمال غير المواطنين وهي زيادة العنصر غير العربي في عدد العاملين . ففي حالة الهجرة العربية لاعتبرنا ذلك خيراً كثيراً وخطوة غير رسمية في سبيل الوحدة العربية (رغم ان واقع هجرة العمال العرب يعكس واقعا سلبيا ومضاداً للوحدة بسبب المرارة والقهر الذي يشعرون به في بعض الدول البترولية)

ويصعب ادماج وتمثل هذه العناصر غير العربية في المجتمعات التي تعمل فيها وتظل غالباً هامشية في ثقافتها وسكنها(Slums) وتنقل عوامل تفكك اجتماعي وثقافي (الجرائم ، العادات ، اللغة . . . الخ) ولكن الاتجاه هو زيادتهم خاصة الشركات الاجنبية تفضل دائما العمالة الاجنبية خاصة من اقطارها (كوريا الجنوبية) وذلك يعود الى أسباب سياسية والى انخفاض اجورهم .

تبين هذه الجداول عدد العمال الاجانب حسب جنسياتهم ونسبهم مع العرب ونأخذ الامارات العربية المتحدة كنموذج مفصل لهذه الظاهرة .

جدول بالعمال حسب جنسياتهم في ٧ دول عربية ١٩٧٥

الدولة المخدمة	الأصـــــــل	العرب		آسيويون		أوروبيون		آخرون		الاجمالي
	عدد	نسبة٪	عدد	نسبة٪	عدد	نسبة٪	عدد	نسبة٪	عدد	نسبة٪
السعودية	٦٩٩,٩٠٠	٥٦,٢	٣٨,٠٠٠	١٠,٩	١٥,٠٠٠	٤٠,٥	٢٠,٥٠٠	٢٣,٥	٧٧٣,٤٠٠	٤٥,٠
ليبيا	٣١,٤٠٠	٢٤,٩	٥,٥٠٠	١,٦	٧,٠٠٠	١٨,٩	٩,٥٠٠	١٠,٩	٣٣٢,٤٠٠	١٩,٣
الامارات العربية ١٤,٦	المتحدة	٦٢,٠٠٠	٥,٠	١٦٣,٥٠٠	٤٦,٧	٥,٠٠٠	١٣,٥	٢١,٠٠٠	٢٤,٠	٢٥١,٥٠٠
الكويت	١٤٣,٣٠٠	١١,٥	٣٣,٦٠٠	٩,٦	٢,٠٠٠	٥,٤	٢٩,١٠٠	٣٣,٣	٢٠٨,٠٠٠	١٢,١
عمان	٨,٨٠٠	٠,٦	٥٨,٧٠٠	١٦,٨	٢٦,٨٠٠	٧,٦	٤٠٠	٠,٥	٧٠,٧٠٠	٤,٢
قطر	١٤,٩٠٠	١,٢	٣٤,٠٠٠	٩,٧	٨٠٠	٢,٢	٤,٠٠٠	٤,٦	٥٣,٧٠٠	٣,١
البحرين	٦,٢٠٠	٠,٥	١٦,٦٠٠	٤,٧	٤,٤٠٠	١١,٩	٢,٨٠٠	٣,٢	٣٠,٠٠٠	١,٧
الاجمالي	١,٢٤٥,٠٠	١٠٠	٣٤٩,٩٠٠	١٠٠	٣٧,٠٠٠	١٠٠	٨٧,٣٠٠	١٠٠	١,٧١٩,٧٠٠	١٠٠
النسبة المئوية	٧٢,٥		٢٠,٣		٢,١		٥,١		١٠٠	

اذا استبعدنا نسبة العرب في السعودية وليبيا (١, ٨١٪) فنسبة العرب هي ١ , ١٩٪ من مجموع العمال الاجانب وهذا جدول لهذه الدول حسب جنسية العمال في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ وهو يبين تناقص نسبة العرب بصورة واضحة مع ازدياد نسبة الاسيويين (عدا الايرانيين) والجدول للعمال في البحرين والكويت والامارات العربية المتحدة وقطر :

***

الأصل العرقي	١٩٧٠		١٩٧٥	
عدد	نسبة مئوية(٪)	عدد	نسبة مئوية(٪)	العرب (غير المواطنين)
١٦٥,٩٠٠لم	٥١,٠	٢٢٦,٤٠٠	٤١,٧	
الاسيويين	٨٣,٩٠٠	٢٥,٨	٢٤٧,٧٠٠	٤٥,٧
الايرانيون ,الاوربيون آخرون	٧٥,٣٠٠	٢٣,٢	٦٨,٤٠٠	١٢,٦
اجمالي بدون المواطنين	٣٢٥,١٠٠	١٠٠	٥٤٢,٥٠٠	١٠٠
المواطنون	١٤٧,٦٠٠	٣١,٢[1]	١٩٥,١٠٠	٢٦,٥[1]

(١) نسبتهم من الاجمالي . المرجع بيركز وسنكلير ص ١٣٦

أما الجدول التالي فهو تفصيلي حسب الجنسيات في دولة الامارات العربية المتحدة عام ١٩٧٥

الوطن الاصل او المنطقة	العدد	النسبة
الباكستان	١٠٠,٠٠٠	٣٩,٨
الهند	٦١,٥٠٠	٢٤,٥
ايران	٢١,٠٠٠	٨,٣
الاردن وفلسطين	١٤,٥٠٠	٥,٨
عمان	١٤,٠٠٠	٥,٦
مصر	١٢,٥٠٠	٥,٠
اوربا وامريكا	٥,٠٠٠	٢,٠
لبنان	٤,٥٠٠	١,٨
سوريا	٤,٥٠٠	١,٨
اليمن الديمقراطي	٤,٥٠٠	١,٨
اليمن الشمالي	٤,٥٠٠	١,٨
آسيويون آخرون	٢,٠٠٠	٠,٨

السودان	١,٥٠٠	٠,٦
الصومال	١,٠٠٠	٠,٤
العراق	٥٠٠	٠,٢

يرى المهتمون بالتنمية الاقتصادية بالذات في منطقة الخليج خطورة هذه المشكلة على مستقبل الخليج الاقتصادي ويوصون بوجوب اتخاذ سياسة واضحة وحازمة لتخفيض الطلب على العمال الاجانب . في هذا المجال يشير تيم نبلوك في دراسة عن «المشكلات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية غير النفطية في الخليج العربي» :

***

«على الحكومات أن تتبع سياسة للتنمية تهدف الى تخفيض الطلب على الايدي العاملة . ويتضمن ذلك قصر عملية التوسع الاقتصادي على تلك مجالات التي تبشر بقاعدة انتاجية في الاقتصاد على المدى الطويل (مثل البتروكيماويات) ، وحشد وتدريب قوة العمل المحلية حتى تستطيع ان تحقق انتاجية اكبر ، وزيادة التنسيق والتكامل بين دول الخليج . ويؤدي ذلك إلى تحاشي الضياع في طاقة العمل بسبب قيام كل وحدة صغيرة بادارة الخدمات الخاصة بها وظهور حالة من الازدواجية في قيام المشروعات في الدول المتجاورة . وتتطلب هذه السياسات ان يتم التحكم في الاستثمارات الخاصة ، وقصرها على مجالات محددة وواضحة . وان تتخذ الحكومات خطاً حازماً ضد تمويل مشروعات للبنية الاساسية ، هدفها التباهي (مثل مشروع بناء المطارات الدولية)»(١)

رغم اهمية هذه المقترحات ولكن يبقى الاعتماد على تعبئة الموارد البشرية الذاتية (على نطاق الاقطار مفردة او مجموع الدول العربية لو اعتبرنا الوطن العربي مصدراً ذاتياً كاملاً وليس مصدراً خارجياً) ، وحشد طاقات المجتمع بشقيه الرجال والنساء ، وتوجيه الافراد حسب قدراتهم وتخصصاتهم وتدريبهم وتوزيع الافراد حسب القطاعات الانتاجية : كمثال توجيه الرجال الى مايسمى بالاعمال الرجالية الشاقة نسبياً والتي تحتاج الى جهد عضلي يتناسب وتكوين الرجل . ويجب التركيز على عدم ترغيب المنتجين المواطنين في العمل الحكومي وتقليل الامتيازات والمكانة التي تعطى للموظفين ولكن هذا يرتبط بعوامل اخرى كثيرة منها السياسي والثقافي .

***

Tim Niblock: Dilemmas of non- oil economic development in the Arab

٣ ـ ٢ : اختلال القطاعات الاقتصادية بسبب تضخم قطاع البترول :

يعنى هذا الاختلال عدم التكامل بين القطاعات المنتجة المختلفة ويصبح ـ في هذه الحالة ـ البترول هو المركز الانتاجي ويرتبط نمو القطاعات الاخرى (الخدمات ، الطرق ، صناعات ، الزراعة ، الوظائف) اساساً بعائد البترول . وضمن القطاع الصناعي الذي يشمل البترول يفضل المصدر الرئيسي والوحيد للدخل في الصناعة والدخل القومي .

***

هناك ملاحظة مهمة وهي إن نسبة التشغيل وايجاد الفرص للعمل في هذا المجال لاتتناسب مع الدخل الهائل للبترول Capital- Labour Ratio وهذا يكاد يكون قانونا في كل الدول البترولية[١] ويعتقد هاليداي ان نسبة رأس المال ـ العمل ليس معطياً طبيعياً ولكن نتيجة لقرارات شركات البترول التي تتعمد انقاص عدد العاملين في قطاع البترول لأسباب تكنولوجية من جهة ومن جانب آخر ان تجعل المردود اقل تعرضاً للضغوطات السياسية كما حدث في حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

يتزايد دخل البترول عكسياً مع نقص العاملين في كل هذه البلدان خاصة بعد الانتاج فمرحلة التنقيب تتطلب عمالا اكثر من المراحل اللاحقة فالانتاج يحتاج إلى عدد محدود من الاداريين والفنيين والعمال . وأكثر مجالات البترول كثافة عمالية وحاجة لهم هو عمليات تصنيع المادة الخام ولذلك يصبح التكرير وصناعات البتروكيماويات هما اهم مجالات العمل ولكنها تقع خارج البلدان المنتجة للبترول وهي التي تشغل ملايين العمال في اوربا الغربية ـ ولو وضعت هذه التسهيلات في الدول المنتجة للبترول فذلك يعني بالتأكيد زيادة كبيرة في عدد العاملين في البترول وصناعاته المختلفة تتناسب ودخل البترول . لهذا السبب نجد ان بعض البلدان التي بها صناعات أو عمليات وسيطة في صناعة البترول بها عمال أكثر . مثال ذلك ايران والبحرين زاد عدد العمال نسبياً بسبب وجود مصاف لتكرير البترول[١]

***

البيانات التالية تعطي دليلاً على التطور العكسي بين البترول ودخله وبين عماله :

العمالة في السعودية والكويت حسب القطاعات (١٩٧٠) (١٩٧٥)

أ : السعودية

القطاع	عدد العمال بالالاف
البترول	١٥

(١) ففي فنزويلا يعمل ١,٦٪ من العمال (٥١,٠٠٠) في قطاع البترول عام ١٩٧٥ ولكن يمثل دخل البترول ٩٣٪ من الدخل القومي ، في إيران يوجد ٤٠,٠٠٠ عامل من ٨ ملايين من قطاع البترول ودخل البترول ٩٥٪ ومن الجزائر ١٦,٦٠٠ من مليونين ونصف عاملين ودخل البترول ٨٠٪ ارجع لهاليداي ص ٢٦٩ : ١٩٧٧ .

(١) Halliday, op. cit. p. 270.

الرعي	١٤٥
الزراعة	٣٣١
البناء	١٤٢
التجارة	١٣٠
الصناعة	٥٢
الخدمات	١٣٨

ب : الكويت

القطاع	الكويتيين		الأجانب		الاجمالي	نسبة الكويتيين على الاجمالي (٪)
	عدد	(٪)	عدد	نسبة		
الزراعة والصيد	٣,٩٨٠	٤,٦	٣,٥٣٠	١,٧	٧,٥١٠	٥٣,٠
المناجم	١,٧٨٠	٢,٠	٣,٠٨٠	١,٥	٤,٨٦٠	٣٦,٦
التصنيع	٢,٢٦٠	٢,٦	٢٢,٢١٠	١٠,٥	٢٤,٤٧٠	٩,٢
البناء	١,٧٦٠	٢,٠	٣٠,٥٠٠	١٤,٣	٣٢,٢٦٠	٥,٥
الكهرباء الغاز المياه	٢,٠٣٠	٢,٣	٥,٢٤٠	٢,٥	٧,٢٧٠	٢٧,٩
التجارة	٦,٣٣٠	٧,٣	٣٣,٢٣٠	١٥,٧	٣٩,٥٦٠	١٦,٠
النقل والمخازن والمواصلات	٤,٥٧٠	٥,٣	١١,١٢٠	٥,٣	١٥,٦٩٠	٢٩,١
الخدمات	٦٤,٢٦٠	٧٣,٩	١٠٢,٥٤٠	٤٨,٥	١٦٦,٨٠٠	٣٨,٥
الاجمالي	٨٦,٩٧٠	١٠٠,	٢١١,٤٥٠	١٠٠	٢٩٨,٤٢٠	٢٩,١

المصدر : سنكلير وبيركز ص ١٥٢

وتوزيع العمال على القطاعات المختلفة يشير أيضاً الى جهة انفاق عائدات البترول فهي لاتستثمر في الصناعة مثلا أو الزراعة المصنعة ولكن يذهب الى الخدمات والادارات الحكومية وواجب الحكومة خلق وظائف لاستيعاب عمالة كان يجب ان توجه نحو تنفيذ برامج التنمية المنتجة حقيقة . كذلك يتضخم قطاع البناء على حساب الصناعة والزراعة ايضا . ويمكن معالجة ذلك ـ اي بطء النمو الصناعي بالابتعاد عن النمط الاستهلاكي في التنمية وخلق انتاجية ثابتة ودائمة لمواجهة احتمال نضوب البترول . وحتى يتم ذلك لابد من توجيه استثمارات فوائض البترول بطريقة تجنبها الخسارة المترتبة بسبب التضخم وتدهور الدولار فيمكن أن تشارك في تنمية اقتصاديات الدول العربية الاخرى خاصة ذات الامكانيات الزراعية .

٣ ـ ٣ : التخلف أو الهوة الثقافية Cultural Lag

لازم الفورة الاقتصادية والغنى الفجائي في الدول الخليجية البترولية عدة ظواهر اجتماعية ثقافية نتيجة تطور مادي أي في جانب زيادة الثروة النقدية وجلب التكنولوجيا وثمارها والتوسع في البناء والهياكل الاساسية وزيادة الاتصال بالعالم الذي صار قرية صغيرة بسبب تقدم وسائل الاتصال والاعلام وسهولة السفر والحركة . لكن من ناحية اخرى فالتطور غير المادي لايسير بنفس سرعة وكثافة التطور او التغير المادي ـ هذا الافتراض ينطبق حتى على المجتمعات التي يكون تطورها المادي طبيعي بمعنى نتاج احتياجات وحلول المجتمع نفسه تفرضها ظروف تطور تاريخي ـ كما حدث خلال الثورة الصناعية . . وكذلك يكون الحال في المجتمعات التي تنقل اليها التكنولوجيا وبسرعة وأيضاً غالبية العاملين على تلك التكنولوجيا ، بالتأكيد تصبح المسألة اكثر تعقيداً .

يصلح مفهوم الهوة الثقافية او التخلف الثقافي كما استعمله اوقبرن Ogburn في كتابه «التغير الاجتماعي» جزئيا لوصف مجمل الظواهر الملازمة للتطور غير المتكافىء والمتوازن في دول البترول الخليجية . فهو يرى أن مجتمعاً ما باستعماله ادوات وآلات مادية معينة في حياته الاقتصادية والمادية فهذا يدخل معه أيضاً تعديلات في جوانب اخرى غير مادية مثل العادات والعقائد والفلسفات والقوانين والحكومات أي مأسماه سمنر Sumner في وصفه لعديد من عمليات التعديلات «الاعراف mores» ولكن التكيفات تشمل ماهو اكبر من المعرف ويأتي بشكل آخر ـ ثقافي موازي يسميه اوقبرن ثقافة تكيفية Adaptive Culture وهنا تعني الجانب غير المادي الذي تعدل وتكيف حسب تغير الاحوال والاوضاع المادية . النتيجة انه عندما يحدث تغير في الناحية المادية تحدث أيضاً تغيرات في الثقافة التكيفية (الجانب اللامادي) ولكن التغيرات الثقافية لاتتزامن Synchronize في نفس الحين مع تغير الجانب المادي . وهذه هي الهوة التي يمكن ان تدوم لفترة طويلة وليس بالضرورة ان تتعدل وتتكيف كل الثقافة فقد تستمر بعض عناصر ثقافية عتيقة رغم تقديم الجانب المادي خطوات كبيرة (مثال التفكير الخرافي والايمان بالتنبؤ والحظHoroscope وفي المانيا الغربية تبيع دور نشر هذه الكتيبات بملايين الماركات في نهاية كل سنة ان يحتفظ كثير من الألمان بكتب تحدد حظه خلال العام المقبل !)

***

هذه الصورة للتخلف الثقافي هي تحصيل حاصل في المجتمعات الخليجية ، خاصة وهي لم تمر بمراحل مجتمعات زراعية ثم الى صناعية وثورة صناعية عالية الكفاءة ، وبالتالي حدوث التطورات الملازمة في وسائل الانتاج وعلاقات الانتاج ويصاحبها تشكيل بناء فكري وثقافي وايديولوجي يعكس (ولو نسبيا) الظروف التاريخية التي أوجدته . هذه الدول زرعت فيها الصناعات والآلات الحديثة مثل عمليات زرع القلب في الطب وقد لاتكون ردة الفعل مثل الجسم البشري ولكن ينتج عن ذلك عواقب سلبية . الوضع في دول الخليج لم يكن مأساويا بسبب محدودية التكنولوجيا المنقولة واقتصارها على الجانب الاستهلاكي السطحي واحضارها كسلع جاهزة ولم

يتم قيام مصانع تجهز هذه السلع في البلاد نفسها .

التطور في الجانب غير المالي والتجاري والبناء لم يرتفع الى مستوعال من حيث الكم والكيف بنسبة تتفق مع القفزة الاقتصادية والثروة الهائلة . وحتى حين يكون هناك انفاق على مجالات مثل التعليم والثقافة والتوسع فيها . يبقى سؤال آخر حول ماهو مردود ومضمون هذا التوسع التعليمي مثلا ؟ وإلى مدى يساعد في تنمية وخلق انسان جديد يعيش في مشارف القرن الحادي والعشرين ؟ وماهي الجوانب السلبية في اتجاهات وقيم وعادات الذين يعيشون في هذه الدول نتيجة للتغيرات التي حدثت حين نقارن بين حالة الفقر السابقة والحياة الآن ؟ نستطيع ان نستعرض بعض الجوانب التي لم يتغير مضمونها كثيراً رغم تغير الشكل الخارجي .

***

نجد أن التعليم رغم التوسع الشديد في عدد المدارس وتنويع المراحل التعليمية ، فان المناهج مازالت عقيمة لم تتغير بصورة جذرية تربط التعليم بالمجتمع فما زال الهدف هو تخريج موظفين يديرون الجهاز الحكومي وظلت الدراسة النظرية تغلب على التعليم الفني والمهني واليدوي ، واصبحت الطرق والنظم التعليمية الاجنبية (الامريكية بالذات) هي السائدة والمثل الاعلى . لم يعمم التعليم خارج الفصول فنسبة الامية مازالت عالية والمجهود الشعبي (خاصة الطلاب والمتعلمين) لايذكر - كواجب وطني على الاقل كرد جميل للوطن الذي صرف بسخاء على تعليم الصفوة ، كما ان نسبة التعليم بين البنات متدنية بالمقارنة مع اعداد اللائي في سن التعليم . يضاف الى ذلك التسرب في التعليم بسبب نظم الامتحانات والمنافسة وضيق الفرص كلما تقدم الطالب في المراحل العليا (خاصة التعليم الجامعي والفني) فنظم التقويم تحد من ديمقراطية التعليم ومن القدرة على كشف القدرات بطريقة سليمة . يلاحظ ايضا ان البعض ينكص الى الامية بسبب عدم متابعة القراءة والكتابة بعد ترك الدراسة لانعدام الوسائل الثقافية وسهولة الحصول عليها .

***

٢ - الانفاق على مجالات الثقافة والاعلام والاتصال ليست متناسبة مع دخول هذه الدول . وفي مجالات تقليد النموذج الغربي للحياة صار مصدر الثقافة ايضا يقتفي اثر تلك المجتمعات فالتلفزيون (ببرامجه الخاوية ومسلسلاته الركيكة) هو المصدر الاساسي والأهم في تكوين الانسان العربي - وأصبح مثل افراد المجتمعات الصناعية المتقدمة المنطوية التي يستهلكها العمل فلا تجد غير الجلوس امام شاشة التلفزيون لتنام .

تشجيع مجالات اخرى والاهتمام بها مثل المسرح والفنون التشكيلية وفنون الرواية والقصة والشعر والنقد والفولكلور وكذلك انشاء المتاحف والحدائق العامة والملاهي للاطفال وانتشار الكتب والمجلات الرصينة والمتخصصة وجعل اسعارها في متناول يد الجميع كل هذه الاطارات الثقافية لم تأخذ حجمها ودورها المطلوب لتتواكب مع القفزة المادية . واستمرت الثقافة رغم انتشار التعليم ثقافة سماعية ومرئية واقتصر القراءة على الصحف وفي الصحف صفحة الرياضة .

***

رغم نقدنا المتواصل للغرب وماديته وتفسخه وانحلاله ولكن ثقافة الغرب وطريقة حياته تدهشنا وتعجزنا امام مقاومة عيوبه فما زال الغرب قبلة البعثات التعليمية والرحلات السياحية ومصدر ثقافتنا . وهذا استلاب

وتبعية تبعدنا عن تراثنا الاسلامي والعربي وتفقدنا أصالتنا وهويتنا وتكرس توجهنا واعتمادنا الكامل على الغرب . لابد من الانعتاق ثقافيا وتقوية جذورنا التي تضرب في تاريخ مجيد .

***

٣ - أريد الوصول الى مفهوم يشمل كثيراً من السلوكيات والتصرفات والاتجاهات التي تكون مع بعضها لتشكل مايمكن تسميته ثقافة البترول Oil Culture . فلو اعتبرنا الثقافة هي موقف وعلاقة بين الطبيعة والانسان في ظرف اجتماعي - اقتصادي معين في محاولة للفهم والتكيف من اجل زيادة انسانية الانسان وسعادته بتفوقه على الطبيعة المادية وبتقاربه مع الآخر . على ضوء هذا الفهم للثقافة يمكن ان نجمل ظواهر ثقافة البترول فيما يلي :

***

- تزايد الاتجاه الاستهلاكي كنمط حياة .
- احتقار العمل وخاصة العمل اليدوي .
- تقديس اوفتشية النقود Money Fetishism فهي المعيار للمكانة الاجتماعية بالاضافة او بدون الاصل القبلي والعشائري .
- طريقة التعامل مع الآلة كمثال السيارات وكما يقول هشام شرابي عن أحد الاجتماعيين «إن سلوك الافراد في مجتمع ما يظهر على حقيقته في أدب قيادة السيارات» (١)
- نمو مركزية ثقافية Ethnocentrism تجاه الاجانب (التقسيم الى وطني وأجنبي يشمل حتى المسلم والعربي) يتبع ذلك تقديس للجنسية او التابعية لا يلازمه شعور بالمواطنة الصحيحة كمجموعة حقوق وواجبات تجاه الوطن ولكن مجرد امتيازات ويتغلب الاحساس والمطالبة بالحقوق على الشعور بالواجب والتضحية .
- انتشار الاخلاقية المزدوجة Double Standard وأحسن مثال لها هو الاتجاه المحافظ والمتشدد لدى البعض في أوطانهم والتحرر حتى درجة الانحلال خارج اوطانهم .

هذا ملامح سريعة ومختصرة لانتشار ثقافة البترول والتي اعتبرها من اكبر المعوقات في التنمية خاصة التنمية الاجتماعية وتغير الاتجاهات والشخصية السلبية . بانتشار ثقافة البترول يصبح الاحتكاك الثقافي كعامل التغير غير فعال ورغم انتشار التعليم ايضا تستمر فائدة الاحتكاك الثقافي غير ايجابية وتتعقد عملية التعليم والتعلم واختزان التجارب من خلال العلاقات مع الآخرين سواءً من الداخل (بواسطة

---

(1) أورده محمد الرميحي في كتاب معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ص ٤٨ .

العمال والاجانب المهاجرين الى هذه البلاد) أو في الخارج (السياحة والبعثات والمؤتمرات) بالاستفادة الواعية من الزمن الذي يقضي في الدول الاجنبية .
هذه الظواهر الثلاث هي من أهم معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذات تأثير شديد السلبية على ايقاع سرعة التخلص من التخلف والتبعية في كل صورها نهائياً .

***

٤ ـ المرأة والتنمية

٤ ـ ١ : اشكالية وضع المرأة عامة

احتل موضوع دور المرأة من الانتاج أو العمل أو التنمية مكانة مهمة في السنوات الاخيرة ليس بالنسبة للمرأة في العالم الثالث أو الوطن العربي فقط ـ لكن كموضوع انساني عام . يمكن أن يكون ذلك نتيجة للاهتزاز الذي أصاب كثيراً من القناعات الثابتة في الحقبة الأخيرة خاصة بعد حرب فيتنام وحركات الشباب عام ١٩٦٨ ونتائج ذلك مثل انتشار الحركات النسائية وظهور اليسار الجديد ومقولاته عن القمع والمؤسسات القمعية بما فيها العائلة أو بالذات العائلة قبل النظام التعليمي والسياسي .

***

وكان بحث القمع في اشكاله الابوية والجنسية هو الذي ابرز دور المرأة بصورة حادة . لم يقتصر موضوع اشكالية دور ووظيفة المرأة على هذا بل اصبح يأخذ حيزاً كبيراً على الصعيد الثقافي والسياسي والمجامع الدولية وظهرت كثير من الحركات النسوية النشطة واصبحت لها مجلاتها ومنابرها ونظمت الأمم المتحدة في العقد الحالي مؤتمرين : المكسيك ١٩٧٥ وكوبنهاجن ١٩٨٠ لدور المرأة كما جعلت للمرأة عاماً .

***

هذا الاهتمام يتطور أيضاً مع تطور وتحسن وضعية المرأة نسبياً ومطالبتها بحقوق أكثر ووعيها لقضيتها ومشكلتها ووضعيتها بصورة أحسن مع تطور المجتمع ككل وازدياد حاجته لمساهمة كل افراده وتغير نظرته تدريجياً نحو النصف الآخر . لم يعد بالامكان تجاهل مشكلة أو دور المرأة وعدم بحثها ودراستها في أي مجتمع سواء سلباً (لاقرار حرمانها وتأكيد دونيتها وتحديد وظائفها) أو ايجاباً (التأييد والانصاف المتراوح في تحفظه أو حماسه)

لكن الخطورة تكمن في اعتبار قضية المرأة موضوع منفصل أو مستقل عن قضية المجتمع ككل أو محاولة بحث حلها خارج الاطار العام لمشكلة تحرير المجتمع كله : بجميع افراده . فتحرير المرأة يسير أو لايتم إلا بتحرير الرجل كاملاً وأي إضطهاد أو قمع أو استغلال للرجل في أي مجال حياتي ينعكس مباشرة على تعامله مع المرأة . بعض الحركات النسائية المتطرفة اعربت عن خيبة املها ويأسها في ان تحل مشكلة المرأة في أي مجتمع (طالما هو رجالي وأبوي) بدون أن تقوم النساء انفسهن بهذه المهام ـ وضربن مثالا لذلك

بالمجتمعات الاشتراكية التي رغم محاولاتها مساواة المرأة فقد عجزت عن تحقيق ذلك . فهي وان نجحت نسبيا فيما يخص الدخول والتشغيل والتعليم والتدريب والمشاركة السياسية ومحاولة تقليل عبء العمل المنزلي (دور الحضانة ورعاية الطفل) فقد استمرت اللا مساواة . وهنايصلن الى استنتاج هو ان حل مشكلة المجتمع لايعني تلقائياً حل مشكلة المرأة . يجب علينا ان نتذكر ان هذه المجتمعات التي اخذت كنموذج مازالت في طور التجربة ومازالت تتسم ببعض القصور ليس فقط في مسألة المرأة ولكن أيضاً في التطور الاقتصادي وتوسيع المشاركة السياسية (فشل خطط اقتصادية في الاتحاد السوفييتي وغيره من بلدان المنظومة الاشتراكية ، اضرابات عمال بولنده ، ربيع براغ ١٩٦٨) .

حقيقة ان الاضطهاد عند المرأة مزدوج (جنسي+طبقي) ولكن هذا لايمنع ان تحرير المرأة يبدأ بتحرير الرجل والمجتمع لان الحر لايضطهد لو تحرر حقيقة .

***

٤ ـ ٢ : المرأة والاقتصاد :

سأحاول قصر الصفحات التالية على جانب اساسي هو الذي اتخذه هذا البحث عنوانا اي ادماج المرأة في التنمية أو العملية الانتاجية ـ وكيفية تغيير ادوارها وتحسين مكانتها من أجل الادماج الكامل . وقد كان هذا الهدف هو اهتمام مؤتمر المكسيك عن المرأة عام ١٩٧٥ وكذلك مؤتمر كوبنهاجن الذي انعقد أخيراً ١٤ ـ ١٨ يوليو ١٩٨٠ لتقييم التقدم الذي أحرزته المرأة خلال هذا العقد . كان من أهداف تلك المؤتمرات وغيرها من الحلقات الدراسية والكتابات أن تزيد ربط المرأة بالاقتصاد والانتاج .

***

وكذلك تقليل الهوة بين عطاء العمل بما في ذلك العمل المنزلي والحمل والولادة والتربية والرعاية من جهة والمردود الاقتصادي (الدخل) والاجتماعي (المكانة) من جهة اخرى . كما حاولت الربط بين خلق نظام اقتصادي عالمي جديد وادماج المرأة في خطط التنمية . ومن الطريف أن نفس العلاقة غير المتكافئة بين الدول النامية والصناعية والخلل بين الانتاج والمردود يمكن سحبها على النساء في العالم تجاه الرجال . فالنساء يمثلن نصف سكان الكرة الارضية ويؤدين ٢/ ٣ ساعات العمل الاجمالية التي يؤديها كل البشر (الاعمال المنزلية ، الزراعة) ولكن دخلهن يساوي ١٠٪ من دخل العالم الكلي ويمتلكن ١٪ (واحد في المائة) من العقارات في العالم .

***

إذن هذه مشكلة عالمية وعامة ، ورغم وجود توزيع ومساهمة غير متكافئة في التنمية حسب الاقليم والعنصر والجنس الا أن البعد الجنسي في هذه التفرقة وجد الاهتمام أخيراً . وعلينا حين نتحدث عن دور المرأة الاقتصادي في التنمية أن نضع في الاعتبار بعض التأثيرات الاجتماعية والسياسية المنعكسة على أي تغيرات اقتصادية . ففي حالة تقسيم العمل والادوار حسب الجنس خاصة في المجتمعات الرجالية ـ فهذا قد يكون غير اقتصادي ولكن هناك

وضعية اجتماعية معينة ما زالت أقوى من الجانب الاقتصادي البحت . كما أن تصور هذا المجتمع لاستراتيجية الانتاج والتنمية (سياسي وايديولوجي) يؤثر على دور المرأة حتى حين يكون الانتاج موجهاً نحو تحقيق تنمية يقصد بها الانسان كفاية فالتفاوت نحو تحقيق تنمية يقصد بها الانسان كفاية فالتفاوت (رجال - نساء) يكون موجوداً . وبالتأكيد يصبح الوضع اكثر دونية واستغلالا حين يكون للانتاج هدف اساسي هو الربح . فالقاعدة التي تقول من ينجب الاطفال (الأم) مسؤول عن تربيتهم - أي ربط الدور البيولوجي بالمسؤولية الاجتماعية للرعاية والتنشئة بالنسبة للاطفال - هذا يقلل من دور المرأة في العملية الانتاجية . كما ان الاقتصاد الربحي لايعتبر العمل المنزلي وانتاج منتجين (الاطفال كأيدي عاملة مستقبلية) مساهمة اقتصادية بل العكس يعتبر ان عمل المرأة بسبب ذلك غير اقتصادي ومنتج . فهذا الافتراض - الدور البيولوجي - في المجتمعات التي تضع تأكيداً اعظم للنمو في الانتاج Growth of production اكثر من تنمية المجتمع فهذا يعني ان عمالة المرأة في القطاعات الانتاجية بالاضافة لدورها البيولوجي - غير اقتصادي طالما تتطلب هذه العمالة استثمار كبير في الخدمات الاجتماعية لرعاية الطفل وتتطلب ظروف عمل متقدمة وساعات عمل مرنة (مثل اجازات الوضع . . .) اكثر مما هو الحال عند الذكور . وهذا مرتبط بالمقدمة بان هدف الانتاج هو التبادل من اجل الارباح (١)

***

هنا يجب ان تفترق الدول النامية عن الانماط الواردة من الدول الصناعية والتي تعلي من قيمة الربح وبالتالي أولوية وضرورة رأس المال الحادة في خططها التنموية . رأس المال ضروري ويجب ان يتوفر لمشاريع معينة ولكن على هذه الدول ان تعتمد مبدئياً على الموارد البشرية الذاتية وتستفيد منها أقصى فائدة وأن يعتبر الانسان - رجال ونساء - هو أغلى رأسمال للتنمية . وهناك مشاريع كثيرة يمكن تنفيذها بالقدرات الذاتية - رغم ان ذلك يبدو مستحيلاً - لو رفعنا من قيمة العمل والانسان في مجتمعات العالم الثالث . ولكن يجب الا نهون من تأثير القيم الثقافية السائدة التي تحجم دور ومساهمة المرأة رغم الحاجة الاقتصادية لأن عملها يزيد من الحرية ويجعلها مستقلة اقتصادياً كما يعرضها الظهور امام الآخرين . وعلينا أن نبحث عن السبل التي تمكن من التعامل مع مثل هذه القيم . على كل حال ان تقليل قيمة العمل والاعتماد على رأس المال لن يحقق تحرير المجتمع وبالتالي المرأة فالمجتمع الغربي رغم أنه فتح باب العمل منذ مدة طويلة ولكن حسب قانون العرض والطلب فما زالت المرأة مستغلة وتخضع النساء ثلاثياً للتمييز :

١) كربات بيوت وامهات خاضعات للرجال على الصعيد المنزلي .

٢) خاضعة كنساء في اعمال مقسمة حسب الجنس (اجورها غير متساوية ، ومرهقة كأعمال السكرتارية) .

٣) خاضعات كمنتجات مبعدات عن المستويات العليا في الادارة في المؤسسات الخاصة والحكومية (فقدان الحق من الاشتراك في عملية اتخاذ القرار وتقرير المصير) (٢)

Nash. J. Women in Development P.161- 162 (1)

(2) نفس المرجع .

٤ ـ ٣ : قياس مشاركة المرأة بفعالية في المجتمع :

العلاقة الخاصة بمشاركة المرأة تتسم بجدلية تتمثل في اعتبار اسهامات المرآة في التنمية وتطور المجتمع مرتبط بدورها ومكانتها كما أن ذلك يغير من دورها ومكانتها وبالتالي يحدد شكل ومدى مساهمتها . قياس المساهمة مرتبط بعملية توزيع الادوار وايضا بالمكانات والمواقع الاجتماعية أي تحديد من هو أدنى ومن هو أعلى ؟ فالمكانة العليا ـ مثلا ـ هي ببساطة عندما ينظر الآخرون لاصحابها إلى أعلى ، واعطاؤهم مجالا اكبر للحركة كذلك مكافآت مثل المال ، القوة أو الحب ـ والمكانة الدنيا في المقابل هي حرمان شخص ما من تقدير الآخرين مع تضييق مجال حرية الاختيارات والراحة المادية والرضاء العاطفي كما يكون صاحب المكانة الدنيا دائماً عرضة للغضب . (١)

***

يضيف Blumberg بان المكانة تتحدد حسب قدرة الانسان حين يعطي الفرصة والامكانية لاتخاذ القرارات الهامة التي تمس حياته ويعطي بلومبرج انواعا متعددة لما يسميه «اختيارات حياة» L ife options منها مثلا قرار هل يتزوج ؟ ومن يتزوج ؟ وقرار فصل رابطة ما ، التصرف في الحرية الشخصية ، الوصول الى فرص تعليمية كافية ، اقتسام الاعباء المنزلية كأمر واقع ، السيطرة على النسل بطريقة تجعل حجم الاسرة معقولاً . ويضيف Sanday المشاركة السياسية كمؤشر لارتفاع مكانة المرأة . وعلى ضوء المناقشات حول الاختيارات الحياتية يخرج Zollinger بست نماذج رئيسية للنشاط البشري موجودة وتنجز في أي مجتمع معروف وتحدد دور ومكانة المرأة : (٢)

***

أ) ا لتعبير السياسي :

هل تمتلك النساء نفس الحقوق مثل المشاركة في قرارات الجماعة ، هل لها حق التصويت ؟ تمتلك وتتقلد المناصب التي يتمتع بها الرجل ؟ هل تظهر قطاعات كبيرة من النساء علامات عدم الرضا أو الاحساس بعدم العدالة مقارنة بالرجل ؟

ب) العمل والحركة :

هل تحركات النساء محدودة بقصد اكثر من الرجال ؟ هل هن نشطات في القوى العاملة ؟ هل وظائفهن لها نفس المكانة التي لوظائف الرجال ؟ هل الاجور متساوية تقريبا ويتمتعن بنفس اوقات الفراغ والراحة ؟

ج) تكوين العائلة :

---

(1) Hochschild من كتاب Women: Roles and Status, 1977, p.3

(2) نفس المصدر .

هل النساء عرضة للضبط والتحديدات في اختيار شريك الزواج اكثر من الرجال ؟ هل لهن نفس الحق في الطلاق ؟ ماهي نتائج حالة عدم الزواج او الترمل على وضعيتها ؟

د) التعليم :

هل فرص التعليم متساوية ؟ هل المنهج الدراسي واحد ؟ هل يصلن الى نفس المستويات حسب الطموح والقدرة التعليمية ؟

هـ) الوضع الصحي :

- هل النساء عرضة للموت (نتيجة الاهمال) والامراض الجسمانية والعقلية الخطيرة اكثر من الرجل ؟ مدى الحق في تنظيم النسل ؟

و) التعبير الثقافي :

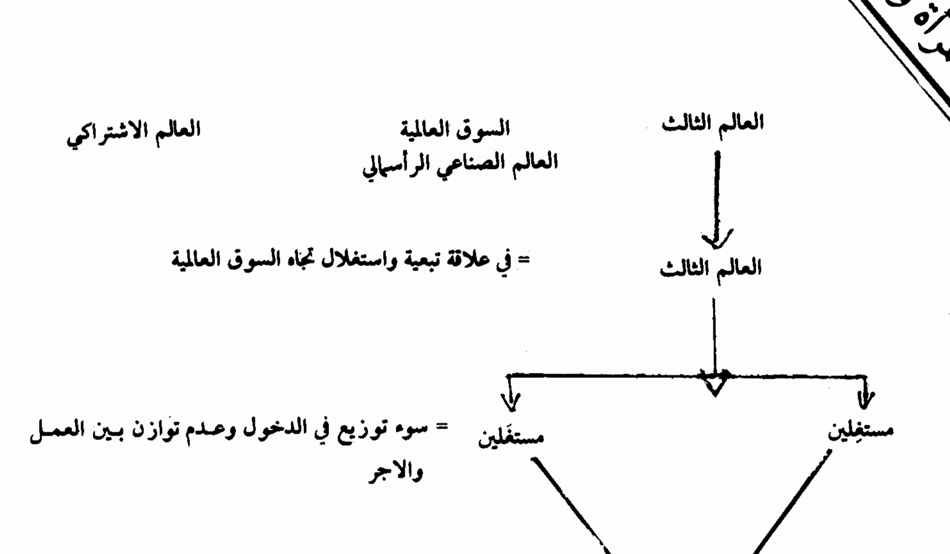
هل مساهمة النساء واضحة في الثقافة الدينية والفنون والمبتكرات والحرف اليدوية والعملية ؟ هل صورتهن الرمزية تبرز ان لهم قيمة الرجل ومثل استحقاقهم للاحترام ؟

هذه المقاييس كلها أو بعضها قد تصلح كمؤشرات من أجل البحث للمعايير السائدة او المفروض ان تكون والتي تحدد مكانة ودور المرأة وقدرتها على المشاركة بفعالية رغم أننا نضع في الاعتبار ان مثل هذه المقاييس نسبية وقد تعكس ثقافة معينة قد تختلف عن ثقافة المجتمع قيد الدراسة ولكنها في الوقت الحاضر يمكن ان نتعامل في تقيم دور المرأة على ضوئها . نتيجة لذلك تكون مشاركة المرأة في المجتمع وبالذات في العالم الثالث مازالت ضعيفة ومكبلة بكثير من القيود التي تعوق حركتها .

***

ففي هذه المجتمعات مازالت الظروف السائدة تؤمن بتفوق الرجل الكامل والذي يسيطر على كل مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية . وحتى حين تشارك المرأة فان المشاركة تأتي وفقاً للمتطور الرجالي وهو الذي يحدد ذلك للمرأة . ويترك الرجل في هذه المجتمعات للمرأة شؤون الاسرة ولكن هذا نفسه ليس تنازلاً عن حق ولكن للتفرغ لاعمال اهم ، حتى في الاسرة تظل الكلمة النهائية للقرارات الهامة (مثل تزويج البنات) للرجل طالما هو غالباً مصدر الدخل الوحيد ومصدر الرزق في حالة عدم مشاركة المرأة في ميزانية البيت بأي صورة. ويمكن القول بأن المرأة هي ايضا العالم الثالث داخل العالم الثالث لو استعملنا مقياس التخلف والتبعية في العلاقات القائمة بين الرجال والنساء في مجتمعات العالم الثالث :-

***



٤ ـ ٤ : دور المرأة في العالم الثالث :

انحسرت في العصر الحالي سلطة الادوار والمكانات الموروثة وزادت فرصة اكتساب الادوار والمكانات من خلال القدرة على تغيير معطيات المجتمعات تدريجياً أو جذرياً وعدم اخذ تلك المعطيات كمطلقات طبيعية حتى في اشد المجتمعات طبقية فهي تحاول ان تتكيف لكي لاتفلت من يدها فرصة توجيه التغير والحركة الاجتماعية والسيطرة عليها . هذا يعني صعوبة الحديث عن مكانة أو دور ثابت للمرأة عكس ذلك نلاحظ تغيرات هائلة حدثت للمرأة في العالم الثالث فقد ازداد خروجها للتعليم والعمل ومشاركتها في مجالات عديدة ـ يجعلنا نفترض انها ترقى الى مكانة اعلى وتكتسب أدوار جديدة أحسن . هل يعني هذا أن تطور المرأة في العالم الثالث خطي Lunear ونحو تقدم دائم نحو الأحسن أم أنها عرضة لانتكاسات في مسيرتها ؟ هذا ماتجيب عليه الملاحظات التالية :

مـن جانبـي لا اخـذ من تصـنيف Zollinger السابق الا العمل كمقياس اساسي لقياس دور ومكانة أي انسان لأنه بالعمل اختلف الانسان عن الحيوان لأن العمل مرتبط بالتفكير ووجود تصور قبل الفعل أو خطة قبل بداية أي فعل أو تصرف . ومدارك الانسان وقدراته تفتحت من خلال محاولته السيطرة على الطبيعة وبواسطة العمل الاجتماعي يوجد شخصيته وثقافته ضمن هذه العلاقة فقط وبصيرورة العمل .

باختصار الانسان يتحقق بالعمل ويكتسب مكانة حسب القيمة التي يعطيها المجتمع للعمل هذا الفرض قد ينتفي في المجتمعات التي تتميز بوجود نظام عبودي او نظام رق فهذه المجتمعات تحتقر العمل اليدوي كما هو الحال في المجتمع الاغريقي القديم . حتى ان اصل كلمة Labour عمل كانت تعني النشاط المزعج أو نشاطاً يتعارض مع الرفاة والراحة التي كانت من خصائص الانسان الحر المتفرغ لنشاطات تختلف عن الاعمال اليدوية والصناعة (أي التأمل والنشاط الفكري المحض) وقيمة العمل كانت متدنية وعلامة على مكانة حقيرة في السلم الاجتماعي ومازالت هناك رواسب في مجتمعات العالم الثالث التي كانت عرضة لانظمة عبودية وهي قريبة عهد بهذه الظاهرة اكثر من الدول الاوروبية مثلا . هذا أحد الاسباب في الفرق بين العمل في الدول النامية والدول الصناعية .

***

يرى البعض ان النظرة للعمل لاترتكز على المقابلة بين الدول النامية والدول الصناعية الرأسمالية ولكن تعتمد على النظرة الى العمل المنتج والالتزام بالتشغيل الكامل مقابل اعتبار العمل كسلعة ومثل عوامل الانتاج الاخرى عرضة لذبذبات السوق والعرض والطلب . لذلك حين يكون عمل الشخص نفسه هو المصدر الوحيد أو الاساس للدخل تزداد العمالة النشطة والتشغيل الكامل للموارد البشرية . فلو عقدنا مقارنة بين نسبة العمالة النشطة من دول العالم الثالث والدول الصناعية الرأسمالية نجدها ٢٦٪ في الاولى و ٣٣٪ في الثانية ولكنها في نفس الوقت نجدها ٥١٪ في الاتحاد السوفييتي مقابل ٣٤٪ في الولايات المتحدة الامريكية . قد يسبب هذا نوعاً من البطالة المقنعة كما هو الحال أحياناً في القطاع العام ورأسمالية الدولة ولكن العيب ليس في المبدأ نفسه - وجوب ايجاد عمل - بل العيب في التخطيط والاولويات(١)

***

ملاحظة اخرى هي ان ادخال الاقتصاد الرأسمالي في الزراعة في العالم الثالث وكذلك التصنيع والتحديث لم تجلب بالضرورة تحسيناً وتقدماً في دور ومكانة المرأة في هذه المجتمعات . ولايمكن انكار ان التحديث والتصنيع كان سببا في ادخال تغييرات على حياة النساء وحررهن من بعض القيود ولكن كان سبباً في انزال فئات عديدة من موقعها الاجتماعي المتميز الذي كانت تحتله سابقاً . فقد كانت المرأة في المجتمعات الافريقية التقليدية مثلا تقوم بكثير من الاعمال الزراعية خاصة الملحقة بالمنزل (البستنة) وكانت استقلاليتها ومشاركتها واضحة ومكانتها عالية طبقا لذلك ، وبازدياد السكان والتوصل الى الزراعة بالمحراث والتوسع في الزراعة قلت مشاركتها في الانتاج وبالتالي هبط موقعها في السلم الاجتماعي وتقلص دورها واقتصرت على المنزل . نلاحظ أن دور المرأة في المجتمعات البسيطة القائمة على جمع الثمار والصيد والزراعة الصغيرة المتنقلة اي في المجتمعات ماقبل الزراعية او الريفية . واثبتت عدد من الدراسات الانثروبولوجية في بعض مجتمعات امريكا اللاتينية الهندية لقبائل المرتفعات البيروفانية ان مكانة المرأة حين تعمل في مجموعات مع غيرها من النساء أو عندما تشارك زوجها العمل والنشاطات الانتاجية .

ومن الأمثلة الجيدة نساء الايبو Ibo في نيجيريا

(24) Wilczynski, J.: Socialist Economic Development and Reform. New York, 1972 p.26 عن Nash. p. 166 .

والاسرة التقليدية في غانا المجتمعات قبل الزراعية مع زيادة الزراعة التجارية والاعتماد على المحاصيل النقدية تراجع دور المرأة لانها - المعايير الجديدة للعمل - لم تهتم بالانتاج كاشباع لحاجات الانسان في تحقيق ذاته بالعمل الى جانب تدبير القوت الضروري - ولكن وضعت الاهمية لنمو الانتاج بزيادة الارباح لان الاستثمارات اعتمدت على الانتاج الزراعي الكبيرMass Production والتحول من زراعة وعمل قائم على الوحدة الاسرية حد من اشتراك المرأة . بل حاولت الحكومات الاوروبية المستعمرة القضاء بسرعة - وتحطيم هذا الانتاج الاسري وذلك بفرض الضرائب عالية نقدية وعينية . (بالمناسبة قاومت النساء بالذات السياسات الضرائبية مثال تظاهرات نساء الايبو عام ١٩٢٩ في نيجيريا المشهورة بحوادث أبا حيث فتح الشرطة النار وقتلوا ٣٢ وجرحوا مثل هذا العدد ، كذلك تضامن معهن نساء اليوربا Yoruba . (١)

***

في حالات ادخال التصنيع في العالم الثالث ضمن التحديث والتغريب فان مكانة المرأة لم ترتفع - خاصة وان انتشار الالات والماكينات كان يمكن ان يقضي على حجة عدم قدرة المرأة على العمل العضلي بسبب ضعفها الجسماني فاستعمال الماكينات يقلل من المجهودات العضلية والجسمانية فقد يحتاج تشغيل هذه الماكينات الى الضغط على ذر صغير مثلا وهذا يتطلب فقط تدريباً فنياً ولكن هذا العمل ايضا استمر مقصورا على الرجال . بعض البلدان مثل البرازيل نقلت اليها صناعات كثيرة من اوربا بسبب رخص الايدي العاملة وقربها من السوق في امريكا الجنوبية والشمالية ولكن هذا التصنيع الكثيف لم يرفع من نسبة مشاركة المرأة في الانتاج بل قلل من حجم مشاركتها . فقد كانت أعلى نسبة لمشاركة النساء في القوى العاملة في البرازيل هي ٤٥,٥٪ من اجمالي المشتغلين عام ١٨٧٥ ولكن النسبة انخفضت الى ١٥,٣٪ عام ١٩٢٠ بسبب التدهور في الزراعة . اما بالنسبة للصناعة بالذات فقد زاد الوضع سوءاً فقد كانت النسبة عالية جداً تفوق الرجال بسبب صناعة النسيج التي اعتمدت على النساء حيث مثل النساء ٩١,٣٪ من القوى العاملة عام ١٩٠٠ ولكنها نزلت الى ٢٧,٩٪ عام ١٩٢٠ وابرزت احصائيات ١٩٧٠ ارتفاعاً ضئيلا ٢١٪ (بالمقارنة لما قبلها) ولكن حين نضع في الاعتبار ضخامة التطور الصناعي في البرازيل خلال الخمسين عاما الماضية نجد انخفاضاً واضحاً في مشاركة المرأة في الانتاج (١) كذلك من الملاحظ تشغيل النساء في الصناعات الخفيفة مثل تجميع قطع الثياب وموصلات الالكترونيات وتعبئة السجائر لانهن اكثر صبراً ولكن هذا الوضع يحد من تقدم المرأة في شغل مناصب عليا في المصانع .

***

تظل القضية في العالم الثالث ليس النمو في حد ذاته أو التحديث أو التغريب . فهذا قد يسبب تطوراً جزئياً ولكن يعطل من التطور الكلي المتوقع لمكانة المرأة في الاقتصاد والتنمية . تظل مسألة اختيار دول العالم الثالث للطريق السليم لتطورها وتحديد اتجاه هذا التطور هو العامل الحاسم في زيادة مشاركة جميع افراد المجتمع في التنمية دون أي اعتبارات تتسبب في التفرقة - كما اسلفنا - مثل الجنس أو الاقليم أو الأصل .

****

(1) ارجع لـ Johnson ad Johnson وكتاب June Nash ص ١٧٤ .
(13) Safa and Nash: Sex and class in Latin America. وموضوع Women and Development P. 168